فراس عزيز ديب

اغتيال الجعبري واحتمالات التصعيد

عادت فلسطين المحتلة إلى الواجهة من جديد بعد أن كادت تصبح نسياً منسيّاً في ظلّ ما يعيشه هذا العالم الملتهب من دمار وخراب، عادت من بوابةَ عملية اغتيال قذرة للقيادي في حركة الجهاد الإسلامي تيسير الجعبري، العملية التي أطلق عليها الاحتلال اسم «الفجر الصادق»، ليتضح للجميع بأن هذا الفجر الكاذب ليس أكثر من ليل حالك ينتظر الأراضي المحتلة إن استسلمت حركات المقاومة لفرضية أن يكون قرار الرد من عدمه خارج قناعاتها وخارج حدود فلسطين المحتلة، أما الصدق الوحيد في هذه العملية أن الجعبري ليس الأول ولن يكون الأخير بسلسلة الاغتيالات التي تنفذها إسرائيل في كل من إيران ولبنان وسورية وفلسطين المحتلة لتبدو معها عمليات الاغتيال هذه أشبه بسياسة ناجحة وجد فيها الكيان الصهيوني ضالته عبر إيذاء الخصم من دون إعطاء الذريعة لحدوث مواجهة سياسة شاملة كلفت هذه الدول خسائر كبيرة على مستوى شخصيات وأدمغة كان لها ثقل ووزن أمني وعسكري وعلمي أوجع الكيان الصهيوني كثيراً، فهل ستنجو إسرائيل هذه المرة بفعلتها؟

لم تكن شخصية تيسير الجعبري تلك الشخصية الهامشية في سياق ما بنته حركة الجهاد الإسلامي من تاريخ نضالي جعل منها في المركز الثاني من حيث الأهمية بعد حركة حماس، وفي ظل الدعم التي تلقته الحركة سياسياً وعسكرياً من الدول الداعمة لحركات المقاومة وعلى رأسها الجمهورية العربية السورية، دخل كوادر الحركة متاهة الربيع العربي بالكثير من الثقة بالنفس ومبادلة الوفاء بالوفاء، هذه الفكرة لابد من إيضاحها تحديداً أن الكثير من الذين باتوا يكفرون بحركات المقاومة باتوا يأخذونها بغدر حماس وهو أمر مرفوض، إذ يحسب للجهاد الإسلامي بأنها لم تقدم نفسها كمنظر للديمقراطية على حساب دماء ضحايا ربيع الدم العربي في هذا الشرق البائس كما فعلت حماس والتي تجاوزت التورط في دماء الأبرياء من الشق السياسي إلى العسكري، كذلك الأمر أبدت الحركة الكثير من الوفاء للدول التي دعمت حركات المقاومة، لم تفعل مثل غيرها عندما عضّت اليد التي ساعدتها وقدمت لها الغالي والنفيس، ولكي نكون أكثر دقة فإن حركة الجهاد الإسلامي بادلت دولة المقاومة الأولى سورية الوفاء بالوفاء وهو ما يحسب لكوادر الحركة بعد أن شاهد المواطن العربي السوري الذي كان يتبرع بماله ودمه لدعم القضية الفلسطينية، غدر الآخرين.

من جهة أخرى نجحت كوادر الحركة إلى حد بعيد بالتغريد خارج سرب الولاء والطاعة لقطر وتركيا، لم تغر كوادر الحركة وتحديداً السياسية منها، الفنادق الفاخرة ولا الشيكات المفتوحة مقابل الولاء، تنبهت كوادر الحركة مبكراً لحاجة نظام أردوغان وتميم للسيطرة على القرار السياسي على الأقل لحركات المقاومة كجزء من عملية تبييض صفحة حمام الدم الذي افتتحوه في هذا الشرق البائس، ولعل هذا التحرر كلف وسيكلف الحركة كثيراً لكن القرار فيما يبدو واضحاً: لسنا مطية لأحد. فهل ستواصل الحركة هذه الاستقلالية في ظل ما تتعرض له من ضغوط لامتصاص صدمة الاغتيال ومنع التصعيد؟

«إسرائيل تستجدي التهدئة»، هذه العبارة باتت في نظر من يجمّلون الهزائم انتصاراً، كيف لا والعرب باتوا يجبرون الكيان الصهيوني على الاستجداء؟ ألهذا الحد بلغت فينا حدود الوهم؟ ما أقبحه الاستجداء كفعل دوني يقوم به المجرم بعد النيل من ضحيته، ومن غيرنا نحن العرب نرى بهذا الاستجداء فرصة لإخراج ما لدينا من قبح تجاه الضحية، إن لم نحمّلها المسؤولية فسنضعها في صفّ واحد مع الجاني، اليوم يبدو بأن مزاد التهدئة فُتح بأسرع من المتوقع والجميع عاد ليتاجر بدماء الشهداء عبر الهرولة لتخليص إسرائيل من عواقب جريمتها وإن كان حال من يروجون لها معروفاً ولا يحتاج إلى شرح، لكن حال من يرفضها لا يقل غرابة عن نظيره، تحديداً عندما تتزاحم الأسئلة التي لا جواب لها في ذهن من يحملون فلسطين في قلوبهم، هل أنتم على أتم الجهوزية لفتح جميع الجبهات بشكل متزامن؟ هل يمكننا اعتبار هذه الجريمة ذريعة لاقتلاع إسرائيل؟!

بواقعية تامة لا يبدو بأن حركة الجهاد الإسلامي قادرة على احتكار قرار الرد، القضية ليست مرتبطة فقط بالقرار الخارجي للحركة، لكن الأمر مرتبط بالقرار الداخلي في قطاع غزة والذي تسيطر عليه حركة حماس، ما يعني تلقائياً قطر وتركيا، هل ستوافق حماس وهي صاحبة اليد الطولى في القطاع أمنياً وعسكرياً وحتى في سياق العلاقات مع الدول النافذة التي تسعى لفرض التهدئة بأي ثمن على رفض التهدئة والذهاب بعيداً في الانتقام؟ أم إنها سترضخ كما رضخت من قبل للتهدئة؟ مع التأكيد هنا بأن تكرار هذه التهدئة بعد كل عملية اغتيال دقيقة، والتي لم تعد تستهدف كوادر حماس، هو تفريغ القطاع من الخارجين عن القانون بمفهوم دول التطبيع التي لم تقدم حتى الآن بدائل ناجحة سوى شعارات واهية عن ربط السلام بالتقدم على المستوى الاقتصادي، مع العلم أن الدول التي وقّعت اتفاقيات سلام لم تقدم حتى اليوم ذاك النموذج المبشر الذي قد يدفع باقي الدول لتحذو حذوها، ما يعني بقاء فكرة السلام المجاني المبني على الأمن مقابل الأمان لا أكثر وهو النموذج الذي يفرح الكيان الصهيوني ويجعله يتمسك به لأنه عملياً أقل كلفة في حساب الربح والخسارة فماذا ينتظرنا؟

قدرنا في هذا الشرق البائس أن نكون ضحايا صناديق اقتراع الآخرين، هل تكون دماء الجعبري ومن سيأتي بعده هي الحبر الذي سيمنع بنيامين نتنياهو من العودة إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية أم إن من اتخذ قرار الاغتيال سلّم بعودة نتنياهو رغم الرفض الأميركي الواضح لعودته، فقرر خلط الأوراق؟ أياً تكن النتيجة فإن عملية الاغتيال هذه هي للاستثمار في الداخل الإسرائيلي لا أكثر لكن أقذر ما فيها أن الإسرائيلي لم يقدم على خطوة تصعيدية كهذه من دون الحصول على ضمانات بعدم التصعيد، تحديداً أن الإسرائيلي خير من يلعب على التناقضات واستغلال ما تدعيه الدبلوماسية الدولية من سعي لإيجاد تفاهمات للملفات العالقة، هل ستضيع الدماء بين مفاوضات الملف النووي الإيراني والحرب الأوكرانية أم إن هذه الدماء ستضاف إلى المعارك المفتوحة في هذا العالم الملتهب؟ لا يبدو بأن الجواب يحمل الكثير من التفاؤل، جميع المعطيات تأخذنا لفكرة أن المعركة الكبرى في هذا الشرق مؤجلة حتى تتقاعد الشياطين، من قال إن الولايات المتحدة وحدها الشيطان الأكبر؟ الجحيم بات فارغاً والشياطين كلها هنا.

النظام التركي يواصل التغيير الديموغرافي في الشمال السوري

واصل النظام التركي سياسة التغيير الديموغرافي التي ينتهجها ضمن الأراضي التي يحتلها شمال سورية من خلال إقامته وحدات سكنية، يدعي أنها من أجل إعادة اللاجئين السوريين، في حين الهدف منها إسكان مرتزقته من الإرهابيين وعائلاتهم.

ونشر وزير داخلية النظام التركي سليمان صويلو تغريدة في «تويتر» أرفقها بفيديو يتضمن لقطات تظهر «منازل الطوب» التي تم بناؤها وتلك التي لا تزال قيد الإنشاء بحجة إيواء النازحين في محافظة إدلب، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «الأناضول» للأنباء.

وقال صويلو: «تم الانتهاء من بناء ٦٢ ألفاً و١٤٥ منزل طوب في إدلب، من أجل العودة الآمنة والطوعية والكريمة لأشقائنا السوريين»!، مشيراً إلى أنه من المقرر إنجاز ١٠٠ ألف و٦٠٣ منازل بحلول نهاية العام الجاري.

وأعرب عن ثقته بالوصول إلى الرقم المستهدف من المنازل التي يتم بناؤها بتعليمات من رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان وإشراف إدارة الكوارث وإدارة الطوارئ التركية «أفاد»، عبر دعم مما سماها «منظمات مدنية».

وصعد النظام التركي مؤخراً من سياسة التغيير الديموغرافي والتتريك التي ينتهجها في الأراضي التي يحتلها شمال وشمال شرق سورية عبر إقامة وحدات سكنية، بالتعاون مع جمعيات تحمل إيديولوجيا إخوانية لإسكان مرتزقته من الإرهابيين وعائلاتهم وبالتالي إحداث تغيير في التركيبة السكانية لهذه المناطق.

وفي ٢٦ حزيران الماضي، سلمت سلطات النظام التركي ٩٠١ منزل لمن سمتهم «نازحين ومهجرين»، ضمن «قرية» أنشأتها في وقت سابق في منطقة كفر لوسين الحدودية مع لواء اسكندرون السليب في ريف إدلب الشمالي، وذلك من أصل ٥ آلاف منزل يتم تجهيزها في المنطقة الحدودية مع اللواء وأطراف مدينة إعزاز المحتلة بريف حلب الشمالي، قالت حينها إنه «سيتم تسليمها خلال الفترات القادمة.

وكالات

تصاعد «خطاب الكراهية» ضد اللاجئين السوريين في تركيا

مع تصاعد «خطاب الكراهية» ضد اللاجئين السوريين في تركيا، أظهر مقطع فيديو مصور نشر أمس إقدام تركي على الإساءة لمجموعة من الأشخاص في مدينة اسطنبول عبر التفوه بكلمات تحرض على العنصرية ضد السوريين وعلى طردهم.

وأثار مقطع الفيديو الذي نشره موقع «t24» الإلكتروني التركي، حسب مواقع الكترونية معارضة، ردود فعل واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي ويظهر دخول شاب تركي وسط مجموعة من السوريين في ميدان تقسيم بمدينة إسطنبول، حيث بدأ بالصراخ مهدداً إياهم بالقول: «هذه تركيا تفرقوا هيا!».

وتهجم الشاب على اللاجئين السوريين وقال: «انهضوا هذه تركيا.. هذه تركيا.. هيا تفرقوا أليس لديكم أخوات، زوجات، أمهات، أين الأتراك؟».

وتعمد الشاب الصياح بصوت عالٍ على الرغم من أن المنطقة سياحية وتعد وجهة مفضلة للسياح بمختلف جنسياتهم إلا أن عنصريته كانت واضحة ضد السوريين بشكل غير مبرر، حيث كان يردد عبارات «لا نريد لاجئين في بلدنا».

في الأثناء انتقدت صحيفة «يني عقد» التركية ازدواجية المعايير في التعامل مع اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا واستغلال أي تصرف يقومون به لشحن خطاب الكراهية ضدهم من العنصريين الأتراك بحجة الخوف على مصلحة البلاد، في حين أن نفس العنصريين لا يبدون أي ردة فعل تجاه تصرفات فظيعة يقوم بها أجانب آخرون في تركيا.

وسلّطت الصحيفة الضوء على مقطع فيديو انتشر خلال اليومين الماضيين يوثق قيام سائحتين بقضاء حاجتهما على قارعة الطريق أمام أنظار المارة بمنطقة ألانيا في أنطاليا، دون إبداء أي احترام للآداب العامة والقوانين التركية.

وتساءلت الصحيفة تحت عنوان «لو أن تلك النساء كنّ سوريات لقامت القيامة» عن السبب في عدم إبداء

ازدواجية المعايير في التعامل مع اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا واستغلال أي تصرف يقومون به لشحن خطاب الكراهية ضدهم من العنصريين الأتراك بحجة الخوف على مصلحة البلاد (عن الانترنت - أرشيف)

أي ردة فعل تجاه التصرف غير الأخلاقي الذي أتين به، وخاصة أن مشهد السائحتين اللتين كانتا تقضيان حاجتهما وهما في حالة سُكر يثير الغثيان.

وتصاعدت خلال الفترة الماضية العنصرية والخطاب المُعادي لوجود اللاجئين السوريين في تركيا، وذلك مع استغلالهم من النظام التركي ومعارضيه واستخدامهم من الطرفين ورقة انتخابية في الانتخابات التي ستجري العام القادم، إضافة إلى إطلاق أتراك في الآونة الأخيرة حملات لعل أبرزها تلك التي شرع بها مغردون أتراك في الثامن عشر من الشهر الماضي لمنع اللاجئين المجنسين من التصويت في الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٢٣.

وفي التاريخ ذاته، أطلق رئيس «حزب النصر» التركي أوميت أوزداغ في تغريدة له على «تويتر» تصريحات تحرض على كراهية السوريين ولاسيما الأطفال منهم.

ووصف أوزداغ المعروف بعنصريته وحقده على الأجانب، الأطفال السوريين الذين يقيمون مع أسرهم في تركيا بأنهم «غير أسوياء»، وذكر أن «الأطفال السوريين يكبرون في تركيا من دون تعليم ولا يذهبون إلى المدارس ويشكلون عصابات بالشوارع»، في تناقض صارخ مع تصريحات سابقة له اتهم فيها الأطفال السوريين بأنهم «لم يتركوا مقعداً واحداً للأطفال الأتراك في المدارس».

وتحول ملف اللاجئين السوريين في تركيا إلى ورقة سياسية يتجاذبها النظام والمعارضة، حيث واصلت الأحزاب التركية المعارضة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملية الاستثمار بهذا الملف، بالتزامن مع مواصلة رئيس النظام رجب طيب أردوغان الاستثمار فيه، بعد أن حوله إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية لبعض المناطق السورية، جراء الأعمال العدوانية التي قامت بها قواته ومرتزقته.

وكالات

بحجة مواجهة العدوان التركي المرتقب

«قسد» تفرض أتاوات مرتفعة على التجار والصناعيين في القامشلي

فرضت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، ضرائب وأتاوات على بعض تجار مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة وصناعييها وأصحاب رؤوس الأموال، وذلك بحجة مساعدة «الإدارة» لمواجهة العدوان التركي المرتقب على المناطق التي تسيطر عليها شمال شرق سورية.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة، أمس، عن حسين (٤٥ عاماً)، وهو صاحب مطعم في مركز مدينة القامشلي تحفظ على ذكر اسمه الكامل لأسباب أمنية: إن أشخاصاً بلباس عسكري تابعين لميليشيات «قسد» دخلوا إلى المطعم وأخبروه بضرورة دفع مبلغ مالي محدد، تحت اسم «تبرع»، لمساعدة هذه الميليشيات في مواجهة العدوان التركي في حال حدوثه.

وأوضح حسين أن المبلغ المفروض عليه لم يكن اختيارياً بل كان رقماً محدداً وتبلغ قيمته ٥٠٠ دولار أميركي، مضيفاً إنه فوجئ بكم المعلومات الاستخباراتية التي قامت «قسد» بجمعها عنه وعن قيمة مطعمه ومدخوله الشهري.

وأشار إلى أن الميليشيات منحته مهلة ثلاثة أيام فقط لدفع المبلغ، تحت طائلة إغلاق المطعم في حال الرفض، وهو ما اعتبره تهديداً مبطناً للقمة عيشه.

بدوره أكد صاحب محل لبيع المواد الصحية والكهربائية، طلب عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية، أنها ليست المرة الأولى التي يجبر فيها على دفع «تبرعات» دعماً لـ«حروب قسد».

وأوضح أن السوق أساساً شبه راكدة نتيجة التهديدات العسكرية التي أطلقها النظام التركي، وحركة البيع والشراء قليلة جداً، ورغم ذلك أجبروه على دفع مبلغ ٤٥٠ دولاراً.

وأكد صاحب المحل أن دفع الأتاوة يكون حصراً بالدولار الأميركي، لافتاً إلى عدم وجود جهة معينة يمكن مراجعتها للاعتراض على المبلغ أو محاولة التقليل منه.

وبينت المواقع أن أكثر الأنشطة التجارية

«الإدارة الذاتية» الكردية تفرض ضرائب وأتاوات على بعض تجار مدينة القامشلي بحجة مساعدة «الإدارة» لمواجهة العدوان التركي المرتقب على المناطق التي تسيطر عليها شمال شرق سورية (عن الانترنت - أرشيف)

التي تطولها الحصة الكبرى من هذه الأتاوات هي محال الصرافة والمعامل.

ونقلت المواقع عن موظفين ومحاسبين في هذه الأنشطة التجارية، إن أقل مبلغ فرض على محال الصرافة هو عشرة آلاف دولار أميركي، ويمكن أن يزيد كلما زاد رأس مال ونشاط محل الصرافة، وبالمثل بالنسبة للمعامل الموجودة في المنطقة.

كما ذكر عامل في ملهى ليلي في القامشلي، طلب عدم ذكر اسمه لأسباب خاصة، أن جميع النوادي والملاهي الليلة، أجبرت على دفع مبالغ كبيرة تبدأ من ١٥ ألف دولار بحجة أن هذه الملاهي تدر دخلاً مرتفعاً على أصحابها «كمساعدة لمجهود قسد الحربي».

ويهدد رئيس النظام التركي منذ أيار الماضي، بتنفيذ عدوان عسكري جديد ضد شمال سورية بحجة «ضمان أمن» حدود بلاده الجنوبية.

من جانب آخر أوضح موقع «باسنيوز عربي» الكردي العراقي أن ما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لميليشيات «قسد» خطفت طفلاً قاصراً في مدينة القامشلي وذلك بغية تجنيده في صفوف الميليشيات.

وأشارت مصادر محلية من المدينة إلى أن مسؤولي ميليشيات «قسد» نفوا كالعادة وجوده لديهم.

وتشهد معظم مناطق ريف دير الزور والحسكة والرقة الواقعة تحت سيطرة ميليشيات «قسد» حالة غضب ورفض شعبي لتلك الميليشيات ظهرت عبر احتجاجات شعبية واسعة تطالب بطردها من قراهم وبلداتهم جراء الممارسات التي تقوم بها ضد السكان وسرقة النفط وخيرات المنطقة بدعم من قوات الاحتلال الأميركي.

والثلاثاء الماضي شهدت بلدة العزبة بريف دير الزور الشمالي احتجاجات شعبية لأهالي المنطقة طالبت بإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين في حقل العمر النفطي الذي يتخذ منه الاحتلال الأميركي وميليشيات «قسد» الموالية لها قاعدة عسكرية.

وتخلل الاحتجاجات قطع للطريق العام، حسب مواقع الكترونية معارضة، ذكرت أن المعتقلين احتجزتهم ما تسمى «وحدات حماية الشعب» الكردية العمود الفقري لـ«قسد» أثناء خضوعهم لـ«دورة عسكرية» وهم مسلحون فيما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» التابع للميليشيات.

وجاءت عملية الاعتقال بعد شجار بين مسلحين عرب في «المجلس» وآخرين أكراد في «وحدات حماية الشعب»، من دون إخبار عائلات المعتقلين أو متزعميهم المباشرين.

وقبل ذلك تصاعدت في أيار الماضي الاحتجاجات الشعبية ضد «قسد» في ريف دير الزور الشرقي، بسبب ممارساتها الإجرامية بحق الأهالي، وقام المحتجون بإحراق حاجز لها.

كما ساد توتر كبير في الرابع عشر من أيار في مدينة البصيرة بريف دير الزور الشرقي على خلفية اعتقالات نفذتها «قسد» في قريتي برشم وحريزة، وذلك بعد جولة لوفد من قوات الاحتلال الأميركي على المنطقة.

وكالات

الثانية خلال أقل من شهرين

أميركا تؤكد غارة روسية دمرت أوكاراً لإرهابييها في «التنف»

طالبت بمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين

سورية تؤكد استمرار وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة عدوان الاحتلال

أكدت سورية، أمس، استمرار دعمها ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في وجه ما يتعرض له من عدوان إسرائيلي متواصل، محملة كيان الاحتلال مسؤولية التصعيد في قطاع غزة المحاصر، ومطالبة بمحاسبة مسؤولية الذين اعتادوا ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وقال مصدر رسمي مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح أوردته وكالة «سانا» للأنباء: إن «استمرار الأعمال الإجرامية العدوانية والإرهابية الإسرائيلية ضد المدنيين الأبرياء في فلسطين المحتلة وبشكل خاص في قطاع غزة يثبت من جديد أن «إسرائيل» كيان احتلال عنصري وحشي لا يتورع عن ارتكاب الجرائم وممارسة الإرهاب بحق الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق في الوجود والعيش بأمن وسلام وكرامة».

وأضاف المصدر: إن «سورية تؤكد استمرار دعمها ووقوفها إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين المدافعين عن حقهم في الحياة والحرية، وتدعو كل الفلسطينيين إلى وحدة الصف والقرار على الصعيد الوطني وأمام المجتمع الدولي من أجل مواجهة هذه الاعتداءات الإسرائيلية وحشد الجهود والدعم لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس إلى جانب ضمان الحل العادل الذي يكفل للفلسطينيين حق العودة إلى ديارهم وبيوتهم.

واعتبر المصدر، أن عدم اهتمام المجتمع الدولي بدماء الفلسطينيين أطفالاً ونساء وشيوخا يعكس بشكل سافر تواطؤاً مع العدوان وتجاهلاً لكل قيم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما أن محاولات بعض الدول الغربية تأمين الغطاء لممارسات الاحتلال والعدوان والاستيطان والقتل والتدمير تؤكد من جديد الحاجة إلى وجود قواعد أخلاقية ملزمة لإجبار كيان الاحتلال الإسرائيلي على وقف عدوانه والاستجابة لمتطلبات الشعب الفلسطيني الأساسية.

وتابع المصدر: إن «سورية تحمل الكيان الإسرائيلي مسؤولية هذا التصعيد الخطير وتطالب بمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين الذين اعتادوا ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتشدد على أن الأولوية الأساسية لدولنا العربية الآن هي تقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الدفاع عن وجوده وتعرية الأهداف التي لم تعد تقبل الجدل حول نوايا الكيان الصهيوني ومخططاته الحقيقية القائمة على استدامة الاحتلال والتوسع والعدوان».

وأكد المصدر، أن سورية تقف إلى جانب الشعب العربي الفلسطيني الذي توصل إلى قناعة راسخة بأن حقوقه لا تستعاد إلا بالتضحيات واستمرار النضال والصمود أمام سياسات العدوان الإسرائيلي وداعميه، وأنه لا يمكن للشعب الفلسطيني ومن يقف إلى جانبه السكوت عن سياسات الكيان الصهيوني وممارساته الدموية.

وقال: «تتوجه سورية قيادة وحكومة وشعباً بأحر وأصدق التعازي إلى الشعب الفلسطيني وعائلات الشهداء الذين قضوا في سبيل القضية الفلسطينية والذين استشهدوا جراء هذا العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة».

ومنذ أمس يشن كيان الاحتلال الإسرائيلي عدواناً على قطاع غزة المحاصر، ما أدى حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس، لاستشهاد ١٥ فلسطينياً بينهم طفلة وإصابة ١٢٥ إضافة إلى أضرار جسيمة في البنى التحتية وتضرر منازل وممتلكات الفلسطينيين.

وكالات

إطلاق صواريخ من غزة باتجاه الأراضي المحتلة (أ ف ب)

جدد موقف دمشق المعارض لزيارة بيلوسي إلى تايوان.. وسلامة: الجيش والشعب أنقذا الوطن من التطرف

سفير سورية لدى الصين: أميركا تعيث فساداً حول العالم

الوطن - وكالات

جدد سفير سورية لدى الصين، محمد حسنين خدام، موقف دمشق المعارض بقوة لزيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي، مؤكداً أن الولايات المتحدة تعيث فساداً حول العالم حيث يواصل جيشها احتلال المناطق الرئيسية المنتجة للحبوب والنفط في سورية ويسرق ثرواتها، في حين أكد المطران إبراهيم سلامة متروبوليت بوينس آيرس وعموم الأرجنتين للروم الملكيين الكاثوليك أن صمود الجيش والشعب السوري أنقذا الوطن من براثن التطرف والاستئثار.

وقال خدام: «إن سورية تعارض بقوة زيارة بيلوسي إلى تايوان وتعتبر هذه الخطوة استفزازاً صارخاً وتدخلاً أميركياً في الشؤون الداخلية للصين لتقويض سيادتها»، مضيفاً إن إصرار بيلوسي على زيارة منطقة تايوان الصينية لا يؤدي فقط إلى تفاقم التوترات في مضيق تايوان ولكنه يقوض أيضاً السلام والاستقرار على الصعيد العالمي، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء أمس.

وأشار خدام إلى أن الولايات المتحدة تعيث فساداً حول العالم، حيث يواصل الجيش الأميركي احتلال المناطق الرئيسية المنتجة للحبوب والنفط في سورية ويسرق ثرواتها ويزيد من صعوبة الأوضاع الإنسانية في البلاد، ولفت إلى أنه لطالما التزمت الصين بمسار التنمية السلمية وأن مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي اللتين اقترحتهما الصين تعودان بالنفع على الدول الأخرى، مضيفاً: إن سورية تتمسك بمبدأ صين واحدة وتدعم الصين في قرارها باتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية سيادتها وسلامة أراضيها.

والثلاثاء الماضي، أدانت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان بأشد العبارات التصعيد غير المسبوق وسياسة الاستفزاز التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية ضد جمهورية الصين الشعبية، وأكدت أن إعلان بيلوسي، نيتها زيارة تايوان خلال الجولة التي بدأتها في بعض دول شرق آسيا هو عمل عدائي لا ينسجم مع القانون الدولي، ولا يحترم سيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية الصين الشعبية»، مشددة على أن سورية لا تعترف إلا بصين واحدة.

وفي وقت متأخر من ليل الثلاثاء الماضي قامت بيلوسي بزيارة استفزازية إلى تايوان التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الصينية، رغم التحذيرات الصينية شديدة اللهجة من العواقب، بينما أعلنت وزارة الدفاع الصينية مناورات عسكرية واسعة في محيط تايوان تستمر حتى اليوم الأحد، كما أعلنت وزارة الخارجية الصينية فرض عقوبات على بيلوسي وأفراد عائلتها على خلفية زيارتها إلى تايوان.

بموازاة ذلك، ذكرت وزارة الخارجية والمغتربين على صفحتها في «فيسبوك» أمس، أن سفير سورية لدى الأرجنتين سامي سلامة التقى الجمعة المطران سلامة ترافقه الراهبة ماريا غوادولوب رودريغز التي سبق أن أدت خدمة رعوية في مدينة حلب مدة أربعة أعوام إبان فترة الحرب الظالمة على سورية وقامت بتوضيح حقائق مجريات الأحداث أمام العديد من وسائل الإعلام الأرجنتينية والعالمية.

وعبر سلامة عن اعتزازه الكبير بوطنه الأم سورية وقيادتها، مشيراً إلى أن الرئيس بشار الأسد الضامن الوحيد للوحدة الوطنية والعيش المشترك بين جميع مكونات المجتمع السوري.

وأكد أن ما شهدته سورية خلال عقد ونيف من الزمن ما هو إلا عبارة عن محاولات للنيل من سيادة سورية ووحدة ترابها التي اصطدمت بإرادة وصمود الجيش والشعب السوري اللذين واجها المؤامرة الكونية بكل بسالة وعزم وتصميم على تحقيق النصر وإنقاذ الوطن من براثن التطرف والاستئثار.

من جهتها عبرت الراهبة رودريغز عن قناعتها الراسخة أن سورية لم تشهد حرباً أهلية كما تم الترويج له في وسائل الإعلام العالمية، وإنما حرب ظالمة ممنهجة تم التخطيط لها من قوى كبرى لتمزيق النسيج الوطني السوري تلبية لأهداف سياسية خارجية.

سفير سورية لدى الصين، محمد حسنين خدام

مناورات للقوات الجوية الصينية في البحر الأصفر (عن الانترنت)

أكد لـ«الوطن» أن الهدف منها هو التشويش على انتخابات المجالس المحلية

أمين فرع درعا لحزب البعث ينفي إشاعات عن مهاجمة الجيش لـ«طفس»

موفق محمد

نفى أمين فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي، حسين الرفاعي، ما تم ترويجه من إشاعات بأن الجيش العربي السوري «قصف وهاجم» مدينة طفس في ريف درعا الغربي، مؤكداً أن ذلك «عار عن الصحة»، ويهدف إلى «التشويش على انتخابات المجالس المحلية» المقرر إجراؤها الشهر المقبل.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال الرفاعي في رده على سؤال حول مدى صحة ما نشرته مصادر إعلامية معارضة أمس بأن الجيش العربي السوري قصف وهاجم مدينة طفس، قال: «هذا الكلام عار عن الصحة نهائياً ولا يوجد أي شيء من هذا القبيل أبداً».

ورداً على سؤال إن كان لايزال يوجد في الصنمين مسلحون رافضون للتسوية، قال الرفاعي «ممكن أن يكون هناك مسلحون رافضون للتسوية»، موضحاً أنه يتم التعامل مع هؤلاء بعمليات أمنية وليس بهجوم على المدينة، ومشددا على أنه لا يوجد خطط لتدخل الجيش.

وسبق أن جرت في العام الماضي عملية التسوية الخاصة بأبناء محافظة درعا وشملت المناطق التي كان يوجد فيها مسلحون ومن ضمنها مدينة الصنمين. وقد انضم إلى التسوية الآلاف ممن تشملهم وعاد الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية إلى تلك المناطق مع انتشار الجيش العربي السوري فيها وعودة مؤسسات الدولة إليها، ولكن تحصل بين فترة وأخرى خروقات لحالة الأمن والاستقرار من مسلحين لم ينضموا إلى التسوية، وذلك بتحريض من قوى خارجية معادية لسورية.

وتعمل الجهات المختصة على معالجة تلك الخروقات، وتتخذ إجراءات من شأنها الحؤول دون تكرار حدوثها.

وأوضح أمين فرع درعا لحزب البعث في تصريح لـ«الوطن»، أن الهدف من بث مثل هذه الإشاعات هو التشويش على انتخابات المجالس المحلية التي من المقرر أن تجرى الشهر المقبل، وقال «هؤلاء يجيشون، فكما تعلمون قد بدأت يوم الجمعة عملية تقديم الطلبات للترشح لانتخابات المجالس المحلية، وبالتالي هؤلاء يحاولون التشويش عليها بأي طريقة وتخويف الناس».

وأضاف: «هؤلاء (المصادر الإعلامية المعارضة) أكاذيبهم كثيرة ولديهم خبرة كبيرة في هكذا أمور كهذه».

وأكد الرفاعي أن الوضع بشكل عام في درعا، «بخير»، وأن الإقبال على الترشح لانتخابات المجالس المحلية «جيد» يومي الجمعة والسبت رغم أنهما يوما عطلة رسمية، موضحاً أن الإقبال سيزداد مع بدء الدوام الرسمي للمؤسسات والهيئات الحكومية اليوم.

وأعرب أمين فرع درعا لحزب البعث، عن أمله في أن تجرى انتخابات المجالس المحلية بشكل «جيد وسلس وإقبال كبير ونتائج مرضية».

وأصدر الرئيس بشار الأسد الأربعاء الماضي المرسوم رقم (٢١٦) لعام ٢٠٢٢ القاضي بتحديد الثامن عشر من أيلول المقبل موعداً لإجراء انتخاب أعضاء المجالس المحلية.

وأول من أمس بدأت لجان الترشيح في المحافظات باستقبال طلبات المواطنين الراغبين بالترشح لانتخابات أعضاء المجالس المحلية «محافظات-مدن-بلدات-بلديات» وذلك اعتباراً من الساعة الثامنة صباحاً.

وفي تصريح له، أوضح رئيس اللجنة القضائية العليا لانتخابات المجالس المحلية القاضي، جهاد مراد، أن اللجان البالغ عددها ٣٥ لجنة بدأت باستقبال الطلبات منذ صباح اليوم وستستمر بذلك لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الموافق لـ١١ آب الجاري، مبيناً أنه تم تجهيز الأماكن الخاصة بلجان الترشيح بجميع الأدوات اللوجستية اللازمة لتقديم الطلبات بيسر وسهولة.

وأشار مراد إلى أن وزارة الداخلية أعطت تعليماتها لأمانات فروع السجل المدني في المحافظات وفروع الأمن الجنائي للعمل خلال العطل الرسمية ليتسنى للراغبين بالترشح الحصول على بيانات «القيد المدني وغير محكوم» لكونهما من الوثائق المطلوبة للتقدم.

مراقبون: العدوان على الشمال «معلق» عقب قمة بوتين - أردوغان في «سوتشي»

الجيش يقضي على دواعش في البادية وإرهابيين بـ«خفض التصعيد».. والاحتلال التركي و«قسد» يتبادلان التصعيد شمال حلب

حلب - خالد زنكلو
حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

قولاً واحداً

أحمد ضيف الله

تمر هندي وبطيخ!

بعد ٣ أيام من الاقتحام الأول، و«جرة الأذن» حسب تعبير مقتدى الصدر، اقتحم الآلاف من مناصري الصدر مجلس النواب مرة ثانية في الـ٣٠ من تموز ٢٠٢٢، بعد مواجهات غير عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، معلنين اعتصاماً مفتوحاً داخله حتى إشعار آخر، تعبيراً عن اعتراضهم على ترشيح الإطار التنسيقي محمد شياع السوداني لرئاسة الحكومة الجديدة.

مقتدى الصدر اعتبر في بيان له، أن التظاهرات الحالية «ثورة عفوية سلمية، حررت المنطقة الخضراء كمرحلة أولى»! وهي «فرصة عظيمة لتغيير جذري للنظام السياسي والدستور والانتخابات»، ما عده الإطار التنسيقي حسب بيان له «دعوة للانقلاب على الشرعية الدستورية»، مؤكداً في بيان آخر، أن الشعب العراقي وعشائره وقواه الحية، لن يسمحوا «بأي مساس بهذه الثوابت الدستورية من جمهور كتلة سياسية واحدة لا تمثل كل الشعب العراقي»، عاداً ذلك «تجاوزاً لكل الخطوط الحمراء وتهديداً للسلم الأهلي وسلطة القانون».

ورغم كل المناشدات من الرئاسات العراقية ومختلف القوى السياسية والعشائرية والدينية إلى الأطراف المتصارعة، بضبط النفس والابتعاد عن العنف والدخول في حوار، قرر الإطار التنسيقي مواجهة الاعتصام الصدري عبر تظاهرة مضادة في الأول من آب ٢٠٢٢، مانعاً أنصاره من دخول المنطقة الخضراء، رغم نجاحهم في اجتياز حاجز الصد الأول للقوات الأمنية التي استخدمت خراطيم المياه في منعهم عبور الجسر المؤدي إلى المنطقة الخضراء، وقد انسحب المتظاهرون بعد نحو ثلاث ساعات من التظاهر، فيما حالت مسافات الأمان الواسعة دون حصول أي احتكاك بين أنصار التيار الصدري وأنصار الإطار التنسيقي.

رئيس تحالف الفتح هادي العامري، ورئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي، ورئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وقوى أخرى من ضمن الإطار التنسيقي، دعوا في بيانات لهم «شركاء الوطن في الإطار التنسيقي والتيار الصدري»، إلى «اعتماد نهج التهدئة وضبط النفس والتأني، وترجيح أسلوب الحوار والتفاهم البناء من أجل تجاوز الخلافات».

بالمقابل، اعتبر صلاح العبيدي المتحدث الرسمي باسم مقتدى الصدر في بيان له في الأول من آب الجاري، أن «دعوات الإطاريين للحوار محاولة جديدة للاحتيال»، مضيفاً: «لم يتأخر الإطاريون بالتكالب على المناصب فأعلنوا السوداني مرشحهم، ساحقين مشروع حكومة المستقلين بالأحذية وقسموا المناصب بينهم إلى أدنى مستوى كي يفوز مرشح الهالك» ويقصد نوري المالكي.

وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية، أظهرت المعتصمين منتشرين داخل أروقة المجلس النيابي وقاعاته يجلسون على الأرائك والمقاعد وفوق الطاولات، ومتربعين على السجاد الأزرق والأحمر، بينما يقوم متطوعون بتوزيع الأرز واللحم والحساء والبيض المسلوق والخبز والشاي والبطيخ كوجبات مستمرة على المعتصمين، فيما كانت مكبرات الصوت تبث أناشيد عاشورائية ضمن باحة مبنى المجلس، حيث أحيا المعتصمون الشعائر الحسينية في ذكرى الإمام الحسين عليه السلام، مع انتشار الباعة المتجولين داخل المجلس النيابي، وهم يبيعون السجائر، والمشروبات الباردة، كالتمر الهندي. فيما جلست سيدة خلف إحدى الطاولات داخل المجلس النيابي، توقع طلبات للمتظاهرين في مشهد تمثيلي ساخر. وداخل المنطقة الخضراء الشديدة التحصين وفي الشوارع المحيطة بالمجلس وحديقته، جلس متظاهرون على العشب تحت أشجار النخيل، إلى جانب عربات بيع العصائر وبسطات بيع القبعات و«الكيك» والمعجنات.

حتى تاريخه، ما زال الاعتصام مستمراً، رغم دعوة «وزير» مقتدى الصدر أنصاره في بيان له مساء الثاني من آب الجاري لإخلاء مبنى المجلس والإبقاء على الاعتصام أمامه وحول مقترباته الخارجية، فيما يؤكد المعتصمون أن لا انسحاب حتى تحقيق المطالب، حتى أنهم أقاموا صلاة الجمعة أول من أمس، في ساحة الاحتفالات العسكرية الرسمية داخل المنطقة الخضراء رغم الحرارة الشديدة.

مقتدى الصدر، وفي خطاب تلفزيوني مساء الثالث من آب الجاري، أعلن أن «الثورة بدأت من التيار الصدري»، داعياً إلى «انتخابات برلمانية مبكرة بعد حل البرلمان»، مؤكداً «استمرار الاعتصام إلى حين تحقيق المطالب»، فـ«الحوار مع هؤلاء لم يؤدِ إلا للخراب والفساد والتبعية».

الاعتصام أعاد تصفير العملية السياسية، معطلاً أعمال المجلس في استكمال أعماله بعقد جلسة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية الذي تأخر انتخابه نحو ١٠ أشهر، لتكليف مرشح رئاسة الوزراء بتشكيل حكومته.

الانتخابات النيابية المبكرة في الـ١٠ من تشرين الأول ٢٠٢١، التي بدأت بإعلان نتائج متضاربة من مخدم الفتنة «السيرفر» في الإمارات، مروراً بجلسة أكفان وضرب لانتخاب رئيس للمجلس النيابي، لابد أن تنتهي بأكل البطيخ وشرب التمر الهندي داخل المجلس، وبالدعوة إلى حله، فهذه ديمقراطية بول بريمر الحاكم المدني للاحتلال الأميركي في العراق، ودساتير زلماي خليل زاده السفير الأميركي في العراق آنذاك التي فخخت الدستور العراقي، وسياسات إما أنا أو الطوفان، التي فتتت الأسر والعشائر والقوى السياسية العراقية بين هذا وذاك.

يا حسافة.